

Distr.: General
6 August 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٦٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

دور استراتيجيات الوقاية الفعالة في مكافحة بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاصة المعنية
ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية، نجاة معلا مجيد، وفقا لقرار
الجمعية ١٥٢/٦٧.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/68/150

090913 090913 13-41974 (A)



تقرير المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٥٢/٦٧. وتصف فيه المقررة الخاصة أنشطتها المتعلقة بأداء ولايتها منذ تقديم تقريرها السابق إلى الجمعية (A/67/291). كما تحلل المقررة الخاصة أيضاً الدور الرئيسي التي تقوم به استراتيجيات الوقاية الفعالة في مكافحة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً. وتقدم توصيات محددة بشأن كيفية تحقيق وقاية شاملة وفعالة ومستدامة في إطار نظام شامل لحماية الأطفال يستند إلى الحقوق.

أولا - أساليب العمل والأنشطة

ألف - أساليب العمل

١ - طلبت الجمعية العامة من المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية في قرارها ١٥٢/٦٧ مواصلة تقديم تقارير إلى الجمعية وإلى مجلس حقوق الإنسان بشأن الأنشطة المضطّعة بها في أداء ولايتها، ويتضمن هذا التقرير معلومات عن الأنشطة المنفذة في الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى آب/أغسطس ٢٠١٣. كما يتضمن تحليل المقررة الخاصة للدور الرئيسي الذي تؤديه الاستراتيجيات الفعالة في الوقاية من ظاهرة بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا ومكافحتها.

باء - الأنشطة

١ - مجلس حقوق الإنسان

٢ - ركزت المقررة الخاصة ببحثها في تقريرها السنوي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والعشرين (A/HRC/22/54) على حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي في السفر والسياحة. واشتمل التقرير على إضافتين تناولت أولاهما زيارتهما إلى غواتيمالا (٢٠-٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٢) وتعالج بالإضافة الأخرى زيارتهما إلى هندوراس (٣٠ آب/أغسطس - ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢).

٢ - الزيارات القطرية

٣ - قامت المقررة الخاصة بزيارات شملت قبرغيزستان من ١٥ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣ ومدغشقر من ١٥ إلى ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣. ولا تزال المقررة الخاصة تنتظر الرد على طلباتها لتلقي دعوات من بنن وغامبيا وفنزويلا (جمهورية - البوليغارية) وفييت نام وكمبوديا وكندا ونيبال ونيجيريا ونيكاراغوا فضلا عن تأكيد المواعيد الجديدة المتعلقة بزيارتها للهند والتي أُجّلت بطلب من الحكومة في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٣ - المؤتمرات والحلقات الدراسية ومشاركة المجتمع المدني

٤ - شاركت المقررة الخاصة في العديد من المؤتمرات والحلقات الدراسية في الفترة قيد الاستعراض. وحضرت يومي ٦ و ٧ آب/أغسطس ٢٠١٢ حلقة عمل بشأن حقوق الإنسان والتكنولوجيا نظمت في جامعة ستانفورد بالولايات المتحدة الأمريكية. واشتركت بوصفها محاضرة في دورة صيفية عن حقوق الطفل نظمتها جامعة مونكتون بكندا في الفترة من ٩ إلى ١١ آب/أغسطس. كما اشتركت في ٢٨ أيلول/سبتمبر في يوم المناقشة العامة التي

أجرتها لجنة حقوق الطفل بشأن الأطفال المهاجرين في جنيف. وقدمت كلمة رئيسية في المؤتمر العالمي لحقوق الأطفال والمراهقين الذي انعقد في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر في سان خوان بالأرجنتين. كما شاركت في الجمعية العامة للمنظمة الدولية لحماية الطفولة من الفقر التي انعقدت في برايتون بالملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وشاركت أيضا في حلقة العمل الإقليمية الرابعة المتعلقة بتدريب أفراد الشرطة والدرك في مجال حماية الأطفال نظمتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمكتب الدولي لحقوق الأطفال ومنظمة إنقاذ الطفولة في الفترة من ٥ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر في لومي. وشاركت في مؤتمر يُعنى بحماية حقوق الطفل نظمتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة إنقاذ الطفولة ومنظمة الرؤيا العالمية في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر بنيودلهي. وقدمت كلمة رئيسية في المؤتمر الذي عقدته فرقة العمل العالمية للقضايا الإلكترونية في موضوع سلامة الأطفال على الإنترنت بأبوظبي في الفترة من ١١ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وقدمت كلمة رئيسية في مؤتمر الشرطة الجنائية الدولية بشأن موضوع الجرائم المرتكبة بحق الأطفال الذي انعقد في بانكوك في الفترة من ١٩ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣. وشاركت أيضا يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو في مؤتمر نظمتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة في الجمهورية الدومينيكية بشأن الممارسات الجيدة المتعلقة بمنع الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين في السفر والسياحة. وقدمت عرضا أثناء حلقة دراسية تتعلق بأطفال الشوارع نظمتها منظمة سامو الاجتماعية في باريس في الفترة من ٦ إلى ١١ حزيران/يونيه. وقُدِّمت كلمة رئيسية باسمها أثناء المؤتمر الذي عقدته الشبكة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية في موضوع حماية الأطفال في إطار الأحداث الكبيرة، في وارسو يومي ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه. وشاركت أيضا في مشاورات إقليمية نظمتها الشبكة الدولية المذكورة عن الإجراءات المتعلقة بوقف الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية في أديس أبابا يومي ١ و ٢ آب/أغسطس ٢٠١٣.

ثانيا - استراتيجيات الوقاية الفعالة لمكافحة بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا

ألف - مقدمة

١ - السياق

٥ - تعتبر الوقاية على نطاق واسع بأنها تمثل اهتماما يحظى بالأولوية وجانبا أساسيا في مكافحة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية. وفي إطار العمل المتعلق بحقوق الطفل، تعتبر الوقاية صلب إجراءات حماية الطفل. والمادتان ٣٤ و ٣٥ من اتفاقية حقوق

الطفل تركزان بوضوح على التزامات الدول باتخاذ تدابير وقائية لحماية الأطفال من إيذاء الأطفال واستغلالهم جنسيا وبيعهم والاتجار بهم. ويشتمل البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية على مجموعة من التدابير المفصلة التي يُطلب إلى الدول الأطراف اتخاذها في سبيل الوقاية. وأكد الخبير المستقل المعني بدراسة الأمم المتحدة بشأن العنف الموجه ضد الأطفال في تقريره الصادر في عام ٢٠٠٦ (A/61/299) أن جميع أشكال العنف يمكن الوقاية منها ودعا إلى منح الأولوية للوقاية. ويؤكد أهمية الوقاية أيضا إعلان ونداء ريو دي جانيرو لعام ٢٠٠٨ من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين ووقفه. وظلت المقررة الخاصة تولي اهتماما خاصا في جميع تقاريرها القطرية والمواضيعية لأهمية الإجراءات الوقائية. وقدمت وصفا للممارسات الجيدة فضلا عن التحديات الماثلة في هذا المضمار.

٦ - وبالرغم من المبادرات العديدة الرامية إلى الوقاية من بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا لا تزال أعداد كبيرة من الأطفال ضحايا لهذه الجرائم على نطاق العالم. وغالبا ما تتمثل الإجراءات الوقائية في أنشطة متقطعة ومبعثرة تعجز عن معالجة العوامل العديدة الرئيسية بطريقة منظمة وشاملة ومستدامة. ونتيجة لذلك تكون في الغالب غير كافية لتوفير الحماية الفعالة للأطفال على المدى الطويل.

٧ - وتتطلب العوامل المعقدة المتغيرة والمتعددة الأبعاد لبيع الأطفال واستغلالهم جنسيا وضع استراتيجيات استباقية شاملة ومستدامة للوقاية من حدوث الانتهاكات ومن تكررها.

٨ - وعلاوة على ذلك فإن الوقاية أقل تكلفة. فتكاليف الإجراءات المتخذة بعد وقوع الانتهاكات تتجاوز كثيرا تكاليف التدابير الوقائية. وغالبا ما يدفع المجتمع ثمنا غاليا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية بسبب آثار الضرر الحاصل على المدى الطويل، لا سيما في ضوء العواقب الوخيمة لذلك على صحة الطفل ونمائه^(١). ولذا فإن الاستثمار في الوقاية ليس التزاما قانونيا وأخلاقيا لحماية حقوق الطفل فحسب وإنما يعود بفائدة كبيرة أيضا على المجتمع وعلى الدولة.

٢ - الهدف من التقرير

٩ - يهدف التقرير إلى توفير فهم عملي لمختلف الأبعاد المتعلقة بالوقاية من بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا ولتنهج المتكامل المتعدد القطاعات المطلوب اتباعه في استراتيجيات الوقاية

(١) انظر، مثلا، Joan. Durrant, "From mopping up the damage to preventing the flood: the role of social policy in preventing violence against children", *Social Policy Journal of New Zealand*, No. 28 (2006).

الفعالة. كما يرمي أيضا إلى الإسهام في تعزيز نظم حماية الأطفال وبشكل عام في تعزيز أعمال حقوق الطفل.

١٠ - ويستند التقرير إلى العمل الذي اضطلعت به المقررة الخاصة وأسلافها، بما في ذلك من خلال الزيارات القطرية وإلى التقارير والدراسات التي تصدرها الآليات والوكالات المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة فضلا عن المنظمات الإقليمية والدولية. بما فيها المنظمات غير الحكومية، كما يعتمد على البحوث الأكاديمية.

باء - الإطار والمفاهيم

١ - المعايير والصكوك الدولية والإقليمية

١١ - تولي المعايير والصكوك الدولية الرئيسية ذات الصلة ببيع الأطفال واستغلالهم جنسيا اهتماما كبيرا للوقاية وتوفير التوجيه بشأن نوع التدابير والعمليات والشراكات التي يتوقع من الدول اتخاذها لتفادي وقوع الضرر والتخفيف منه.

١٢ - فاتفاقية حقوق الطفل تلزم الدول باتخاذ "جميع التدابير الملائمة على الصعيد الوطني والثنائي ومتعدد الأطراف" للوقاية من بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا وتركز على طابعه العابر للأوطان. ويتضمن البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية جزءا خاصا بشأن الوقاية ويحدد طبيعة هذه التدابير.

١٣ - وتشمل الصكوك القانونية الدولية الرئيسية الأخرى بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٥ (١٩٥٧) المتعلقة بإلغاء السخرة واتفاقيتها رقم ١٨٢ (١٩٩٩) المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها واتفاقية لاهاي بشأن حماية الطفل والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي (١٩٩٣).

١٤ - وتشمل التشريعات الإقليمية ذات الصلة بالموضوع اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بحماية الأطفال من الاستغلال والإيذاء الجنسيين والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه واتفاقية البلدان الأمريكية المتعلقة بالاتجار الدولي في القصر واتفاقية رابطة جنوب آسيا بشأن التعاون الإقليمي في منع ومكافحة الاتجار في النساء والأطفال لأغراض البغاء. واتخذ الاتحاد الأوروبي عددا من التوجيهات لتعزيز حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي شملت التوجيه رقم 2011/92/EU للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي المتعلق بمكافحة الإيذاء والاستغلال الجنسيين للأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية.

١٥ - وتؤكد القيمة الأساسية للوقاية في التزامات دولية إضافية ذات صلة بالموضوع هي إعلان ونداء ريو دي جانيرو من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين ووقفه (٢٠٠٨) والتزام يوكوهاما العالمي (٢٠٠١) وإعلان وبرنامج عمل ستكهولم لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال للأغراض التجارية (١٩٩٦).

٢ - تعريف الوقاية

١٦ - تركز الوقاية على الإجراءات المتخذة لتجنب الضرر أو التخفيف من آثاره وضمان ألا يتعرض الأطفال الذين وقعوا ضحايا لانتهاكات من قبل للأذى مرة أخرى^(٢) فهي تؤثر في قواعد السلوك والأوضاع الراهنة من أجل تغيير العواقب في المستقبل.

١٧ - وتحدد الأدبيات والممارسات المتعلقة بحماية الطفل ثلاثة مستويات رئيسية للوقاية هي:

(أ) تركز الوقاية الأولية على كامل السكان وتتمثل في توفير خدمات اجتماعية عامة جيدة تحد من احتمال وقوع المشاكل في المستقبل؛

(ب) تركز الوقاية الثانوية على فئات محددة أو على الأطفال الذين يعرف بأنهم معرضون بشكل أكبر للمخاطر وذلك بتقديم خدمات دعم إضافية لهم تكون ذات أهداف محددة؛

(ج) ويتمثل المستوى الثالث من الوقاية في توفير خدمات تستهدف الجناة و/أو الضحايا للحد من آثار الانتهاك والوقاية من معاودة ارتكاب الجرم.

١٨ - ويتطلب تحقيق هذه المستويات المزاوجة بين الإجراءات العامة والمحددة الأهداف، وبين الإجراءات التي تتخذ درءاً لوقوع الفعل والتي تتخذ رداً على وقوع الفعل.

١٩ - وتشكل الوقاية جزءاً لا يتجزأ من نظام الوقاية الفعالة القائم على الحقوق. وتعرف استراتيجية اليونسيف لحماية الأطفال لعام ٢٠٠٨ (E/ICEF/2008/5/Rev.1) الوقاية بأنها مجموعة القوانين والسياسات والقواعد والخدمات المنسقة الضرورية في جميع القطاعات الاجتماعية - ولا سيما قطاعات الرفاه الاجتماعي والتعليم والصحة والأمن والعدالة - لتعزيز الوقاية والتصدي للأخطار المتصلة بالحماية. فهي تتداخل وتعايش مع العديد من النظم الأخرى كالحماية الاجتماعية والتعليم والصحة والعدل التي تؤثر جميعها في حياة

(٢) M. W. Stagner and J. Lansing, "Progress toward a prevention perspective", *The Future of Children*, vol. 19, (٢) .No. 2 (2009).

الأطفال وتؤكد التكامل بين الاستجابة والتعزيز والوقاية^(٣). ويركز النهج القائم على النظم على الصلات بين نظام حماية الطفل والسياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي الذي يعمل فيه. وتؤثر حالة الطفل بدورها في كيفية عمل النظام على المدى الطويل^(٣).

٢٠ - ويعني ذلك من منظور عملي أن التدابير الوقائية ينبغي أن تعالج عددا من قضايا حقوق الطفل وهي البيئة العامة لحماية الطفل وصلتها بالقطاعات المتعددة المتعلقة بالسياسة العامة.

٣ - تعرض الطفل للخطر

٢١ - تهدف الوقاية الفعالة إلى الحد من تعرض الطفل لخطر البيع أو الاستغلال الجنسي. ويشير مفهوم تعرض الطفل للخطر عادة إلى الضرر المحتمل الذي تتسبب في حدوثه وقائع وأوضاع بعينها.

٢٢ - ويكون التعرض للخطر ناتجا عما يلي:

(أ) الأخطار التي يتعرض لها الطفل أي احتمال أن يوجد الطفل في أوضاع مضرّة. وتشمل مختلف العناصر التي تحدد السياق الذي يتدرج فيه الطفل سواء كان سياقاً سياسياً أو مؤسسياً أو ثقافياً أو تشريعياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو بيئياً أو كان ذا صلة بالعولمة؛

(ب) قدرة الطفل على مقاومة هذه الأخطار أو التخفيف من آثارها أو بمعنى آخر قدرة الطفل على المقاومة^(٤).

٢٣ - وهذان البعدان المذكوران أعلاه مترابطان ارتباطاً وثيقاً ويعتمدان على قوة البيئة الحامية المحيطة بالطفل.

٢٤ - ويعتبر فهم مختلف أنواع ودرجات تعرض الطفل للخطر في الأوضاع المختلفة عنصراً أساسياً في وضع استراتيجية الوقاية الملائمة.

٢٥ - وتركز "عوامل الدفع" على الطفل في سياق ووضع معين. وتبين فشل البيئة في حماية الطفل، وكذلك أسباب انسياق الأطفال أو "اندفاعهم". كما تبرز المخاطر الناجمة من حالة الطفل نفسه ومن محيطه المباشر كالأُسرة أو المجتمع المحلي أو من السياق السياسي

(٣) F. Wulczyn and others, working paper entitled "Adapting a systems approach to child protection: key concepts and consideration" (UNICEF, UNHCR, Chapin Hall at the University of Chicago, Save the Children, 2010).

(٤) D. Wenke, "From child protection to a child rights based state: strengthening, protecting and encouraging by comprehensive implementation of the Convention on the Rights of the Child" (UNICEF Switzerland, 2010).

والاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي والثقافي الأوسع. ويتوقف تعرض الطفل للخطر على الأعراف الاجتماعية السائدة داخل المجتمع وعلى توفر خدمات اجتماعية ملائمة وتكيف البيئة مع احتياجاته من بين عوامل أخرى.

٢٦ - وتشير "عوامل الجذب" إلى العناصر التي تستدرج الأطفال إلى حالات استغلالية. وتشمل على السواء الأسباب التي تفسر غواية بعض الأطفال ووقوعهم في الاستغلال الجنسي وجانب الطلب الذي يهيئ الأوضاع التي تقود إلى حدوث الضرر. وتؤثر التكنولوجيات الجديدة فضلا عن العولمة والشبكات الإجرامية والصدمات الخارجية كالأزمات الاقتصادية والنزاعات والكوارث الطبيعية في تحديد طبيعة الأخطار المحدقة بالأطفال وتعرضهم لها.

٢٧ - وترتبط عوامل الجذب على نحو وثيق بعوامل الدفع. فهي عوامل مترابطة وتحدد معاً درجة تعرض الأطفال للمخاطر. كما أنها تساعد أيضاً في تحديد نهج بناء وتعزيز البيئة الحامية. ولذلك يكون من المهم تكييف استراتيجيات الوقاية باستمرار مع السياقات المحلية ومع الطابع المتغير للأخطار ونطاقها. كما يتعين أن تتبع الاستراتيجيات نهجاً شاملاً وأن تتوخى التعزيز المنسق للعوامل الوقائية وتخفيف حدة عوامل الخطر، بما في ذلك عن طريق الأعراف الاجتماعية والسياسات والقوانين والخدمات.

جيم - فهم عوامل الخطر المتعددة ومعرفتها على نحو أفضل

٢٨ - ترتبط بعض العوامل التي تؤثر في التعرض للخطر بخصائص معينة تميز الطفل أو مجموعة من الأطفال. ومع ذلك فإن هذه الخصائص تصبح عوامل للخطر عندما تندمج ضمن نمط أوسع لممارسة التمييز والإقصاء داخل المجتمع. ويخضع تعرض الطفل للخطر للطريقة التي تتأثر بها خصائصه المحددة في ظروف اجتماعية أو مؤسسية معينة. فالبيئة العامة ربما تضع الأطفال في أوضاع معينة تعرضهم للمزيد من المخاطر.

١ - خصائص الطفل وحالته

٢٩ - تؤثر الخصائص المختلفة لطفل معين في تعرضه للمخاطر. فهو معرض لأنواع مختلفة من المخاطر حسب عمره ونمائه ولهذا تبرز أهمية النهج الحياتي.

٣٠ - ويساهم المنظور الجنساني في إبراز حقيقة أن الفتيان والفتيات يتعرضون لأنواع مختلفة من الأخطار. فالبنات غالباً ما يتعرضن للتمييز في الحصول على الخدمات الاجتماعية. وفي كثير من المجتمعات يُهدر حق الفتيات في التعليم نتيجة لعدم تساويهن في المركز مما يحرمهن من عنصر وقائي مهم. كما أن العنف الجنساني يعتبر مظهراً مشتركاً بين

كل المجتمعات ويتفاقم أكثر في أوقات النزاعات والأزمات بل أصبح الاستغلال الجنسي للفتيات أحد أسلحة الحرب مما جعل الضحايا عرضة لوصمهن بالعار وتهميشهن داخل مجتمعاتهن المحلية. كما أن الفتيان أنفسهم غير محصنين من الأذى، ولكن استغلال هؤلاء، بما في ذلك لأغراض البغاء يعتبر من المحرمات سيما عندما يتعلق الأمر بالعلاقات المثلية، مما يزيد من صعوبة وضع استراتيجيات للوقاية.

٣١ - وتشمل الخصائص الأخرى التي تؤثر في التعرض للخطر الإعاقة أو الانتماء إلى أقلية منبوذة أو إثنية أو إلى الشعوب الأصلية. وتمثل هذه الفئات إلى مواجهة مستويات كبيرة من التمييز والمعوقات المتعددة من أجل الحصول على الخدمات الاجتماعية أو التمتع بالفرص الاقتصادية.

٣٢ - ونظرا للمشاق الكبيرة المختلفة التي تواجه الأطفال في بيئاتهم ونظرا لانعدام شبكات الأمان قد يجد الأطفال أنفسهم في أوضاع تجعلهم أشد عرضة للأخطار.

٣٣ - ويشكل عدم تسجيل المواليد عاملا آخر من عوامل الخطر الكبيرة مما يجعل الطفل غير موجود رسميا كما أنه يشكل عائقا أمامه في الحصول على الخدمات الاجتماعية الضرورية للوقاية بما فيها خدمات الصحة والتعليم.

٣٤ - ويفتقر الأطفال الذين يعيشون أو يعملون في الشوارع للبيئة الحامية التي تساعدكم في مواجهة التجار والمستغلين وربما يجبرون على الانسياق إلى حالات تنطوي على خطر الاستغلال، بما في ذلك من أجل البقاء. كما أن الفتيات المنتميات للعصابات قد يتعرضن للعنف والاستغلال الجنسي من قبل أفراد العصابة الذكور. ويكون الأطفال العاملون ولا سيما الفتيات العاملات في المنازل عرضة للاستغلال. كما أن الأطفال المهاجرين وخاصة الأطفال المهاجرين على مسؤوليتهم يكونون فريسة سهلة للتجار. وعليه فإن الأطفال والأسر عندما يهاجرون إلى أماكن جديدة فإنهم غالبا ما يتركون خلفهم شبكات الدعم الاجتماعي التي توفر لهم الحماية. ويواجه الأطفال في الملاجئ أيضا خطرا متزايدا في كثير من البلدان. فهذه الملاجئ لا تكون مسجلة أو خاضعة للرقابة في بلدان عديدة مما يجعل الأطفال أشد عرضة للإيذاء والاستغلال دون أن تتوفر لهم سبل الانتصاف.

٣٥ - ويرجح أن يغتر الأطفال الذين يعيشون في أوضاع صعبة بإمكانية العيش المستقل في مدينة كبيرة وكسب الأموال وإرسالها إلى أوطانهم. وربما يغري البحث عن حياة أفضل والحصول على الفرص الاقتصادية الأطفال الأكبر سنا بصفة خاصة على اتخاذ خيارات مخوفة بالمخاطر. وربما يصبحون أكثر استعدادا لقبول عروض السماسرة وأرباب العمل المحتملين أو أن يهاجروا على مسؤوليتهم الخاصة مما يعرضهم لمخاطر الاتجار والاستغلال.

كما أن بعض الأطفال قد ينخرطون في أنواع سلوك خطيرة كتعاطي المخدرات أو الكحول أو الانضمام إلى عصابات إجرامية. والتعرض للمخاطر يتصل أساسا بالعلاقات التي يربطها الطفل. ويتوقف إلى حد كبير على حالة الطفل في سياق محدد، هو البيئة والأعراف الاجتماعية والصدمات المحتملة المختلفة. وتصبح خصائص الطفل سببا للتعرض للخطر فقط حينما تعجز بيئته عن توفير إطار الحماية الضرورية له أو تساهم في تعريضه للخطر.

٢ - انعدام البيئة الحامية

البيئة الأسرية

٣٦ - يتوقف مدى تعرض الطفل للخطر أيضا على تعرض الأشخاص القائمين برعايته الأولية للخطر. وتمثل الأسرة أول مستويات البيئة الواقية ولا تقتصر الأسرة على الأبوين وإنما تشمل أفراد الأسرة الواسعة والمجتمع كما تحدده الأعراف الاجتماعية، والعائلة الحاضنة والعائلة المتبينة والأوصياء القانونيين والأفراد الآخرين المسؤولين عن الطفل. وحينما تفشل الأسرة في القيام بدورها الوقائي يصبح الأطفال معرضين للخطر بصفة خاصة.

٣٧ - وتتعدد الأسباب في هذا الشأن. فربما يغيب الآباء أو مقدمو الرعاية الأساسيون بسبب المرض أو الموت أو نتيجة لقرارهم الهجرة وترك الأطفال وراءهم أو لضرورات العمل أو بسبب الطلاق أو الانفصال أو لأنهم قد تخلوا عن الطفل. وربما يواجهون أيضا صعوبة ويصبحون غير قادرين على توفير الحماية للطفل وتلبية احتياجاته الأساسية. فالفقر والبطالة والمرض والإعاقة والصعوبة في الحصول على الخدمات الاجتماعية بسبب التمييز أو الإقصاء كلها عوامل تؤثر في قدرة الوالدين على توفير الرعاية للأطفال. وقد تشعر الأسر بالعجز عن معالجة المشاكل التي يواجهها أبناؤهم. وربما يكون التواصل متعذرا لعدم التفاهم بين الأجيال. كما أن الاختلالات الأخرى كالاضطرابات العقلية أو السلوكية أو النزاعات أو إدمان المؤثرات العقلية أو العنف العائلي تضعف قدرة الأسرة على توفير بيئة وقائية ملائمة وتحمل الأطفال على القيام بسلوكات خطيرة بهدف الخروج من بيئة غير ملائمة. وغالبا ما تواجه ذات الأسر صعوبات متعددة في وقت واحد.

البيئة الاقتصادية والاجتماعية: المجتمع والأعراف الاجتماعية

٣٨ - أبرز التقرير العالمي بشأن العنف الموجه ضد الأطفال أن المجتمع يمثل بعدا أساسيا في توفير البيئة الواقية للأطفال. ويشمل المجتمع البيئة المادية والأعراف الاجتماعية المحيطة بالأطفال.

٣٩ - ويمكن للبيئة المادية أن تصبح عاملاً وقائياً مهماً أو عاملاً للخطر. فتصميم الأماكن العامة قد يخلق فضاءات قد يتعرض فيها الأطفال للإيذاء. كما تعتبر نوعية الظروف المعيشية وتوفر الخدمات الاجتماعية عناصر مهمة لاستقرار الأسر والمجتمعات المحلية.

٤٠ - ويمكن أن تقيم المجتمعات شبكات للأمان توفر الحماية للأطفال في الحالات الحرجة. كما أن توفر الرغبة لدى الجهات المجتمعية الفاعلة والتنسيق فيما بينها لحماية الأطفال يمكن أن يعوض عن حالة الضعف التي تسود في المؤسسات العامة. كما تستطيع الجماعات الدينية القيام بدور وقائي من خلال دعم الفئات الأشد عرضة للخطر بفضل اتصالاتها بالأسر وتقديم المساعدة في تسوية النزاعات وتشجيع ثقافة نبذ العنف^(٥). كما أن الأعراف الاجتماعية الواقية مثل منح الأهمية للتعليم وتشجيع السلوك الجنسي المسؤول والتواصل فيما بين الأجيال يمكن أن تساعد في الوقاية من السلوك الخطر.

٤١ - ومع ذلك فقد تتأثر الأسرة والمجتمع بعوامل خارجية تضعف آليات الحماية الداخلية وتعرض الأطفال للخطر. وبالإضافة إلى القضايا الاجتماعية المختلفة، يشمل ذلك تسارع وتيرة التحضر وعدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن البيئي وحركة السكان على نطاق واسع.

٤٢ - ويترتب على الأعراف والمواقف والسلوكيات الاجتماعية آثار كثيرة على بيع الأطفال واستغلالهم. إذ يمكن أن تزيد من درجة تعرض الأطفال للخطر لا سيما عندما يفضي ذلك إلى ممارسات تمييزية أو إلى تحيز جنساني أو إلى ممارسات ضارة أو إلى قبول المجتمع للانتهاكات وعدم الإبلاغ عنها. كما تؤثر كذلك في أداء المؤسسات الرسمية وفي الإدارة الجيدة بما فيها المساءلة العامة (انظر E/ECF/2008/5/Rev.1).

٤٣ - وتتفاوت الأعراف الاجتماعية كثيراً بتفاوت الأماكن الجغرافية وفي حالات عديدة حتى فيما بين الفئات في المجتمع الواحد.

٤٤ - وتحدد الأعراف الاجتماعية إلى درجة كبيرة المنظور المتعلق بالطفولة في المجتمع. وبالرغم من أن اتفاقية حقوق الطفل تعرف الطفل بأنه شخص دون الثامنة عشرة، ربما ترى بعض المجتمعات أن إرهابات مرحلة البلوغ تشكل في الواقع إرهابات بالانتقال إلى مرحلة الرشد مع ما تنطوي عليه من توقعات على الصعيد الاجتماعي. ونتيجة لذلك قد يُنظر إلى الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي بأنهم ارتكبوا سلوكاً مشيناً أو أن تربيتهم سيئة.

(٥) UNICEF and Religions for Peace, "Conflict, child protection and religious communities: a review and recommendations on enhancing protection through partnership" (July 2010).

٤٥ - ويمكن عدد من الممارسات الاجتماعية في التمييز ضد المرأة. فزواج الأطفال متجذر في الأعراف الاجتماعية والجنسانية التي تؤثر بشكل كبير على رفاه البنات.

٤٦ - ويمكن للأعراف الاجتماعية أن تجعل عددا من الانتهاكات التي تطال حقوق الطفل أمورا مقبولة ولا يتم الاعتراف بها بوصفها انتهاكات. فعلى سبيل المثال يمثل زواج الأطفال مقابل دفع مبلغ كبير من المال شكلا من أشكال البيع بالرغم من أنه قد يكون أمرا مقبولا ثقافيا في بعض المجتمعات. والجنس مقابل المال الذي يتم فيه تبادل المنافع قد لا يعرف مباشرة بأنه بغاء. كما أن العنف الموجه ضد الطفل ربما يعتبر ظاهرة تربوية. وقد يؤدي القانون العرفي إلى وضع ترتيبات بين الأسر لتسوية قضايا العنف والاستغلال الجنسي للأطفال دون مراعاة لحقوق الضحايا.

٤٧ - ويمكن للأعراف الاجتماعية داخل أوساط الأطفال ذاتها - من خلال أقرانهم - أن تشكل عوامل خطر كبيرة. ففي سياق العلاقات مع الأقران، قد ينساق الأطفال، ولا سيما المراهقون، إلى نشر صور غير لائقة لأنفسهم على الإنترنت، وقد يجري تعميم تلك الصور بعد ذلك عن طريق وسائط الاتصال الاجتماعي. كما أن الأطفال قد يعرضون أنفسهم للخطر عبر قيامهم بسلوك على الإنترنت يستغله المجرمون في استمالتهم وابتزازهم على الإنترنت^(٦).

٤٨ - ومن شأن تأكيد المواقف المتعلقة بحقوق الذكور والرجولة أن يعزز التصور المغلوط القائل إن من المقبول أن يستغل الرجال الأطفال جنسيا سواء كانوا في بلدانهم أو في الخارج. وتتعرض هذه المواقف على نحو أكبر عندما يصبح شراء المتعة الجنسية من الأطفال مقبولا اجتماعيا ولا يشكل وصمة اجتماعية لهم أو يفرض عقوبة قانونية صارمة عليهم.

٤٩ - وتتعرض هذه الأعراف الاجتماعية ببعضها بعضا وتساهم في تحقيق التسامح الاجتماعي إزاء بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا. وعلى نحو تدريجي قد يصبح الاستغلال الجنسي للأطفال ظاهرة عادية مقبولة. ولا تؤدي هذه التطورات فقط إلى القضاء على الحماية التي يوفرها المجتمع الذي يصبح شريكا في الجريمة وإنما يُضعف ذلك أيضا وظيفة المؤسسات العامة عندما تمتنع أجهزة الشرطة والقضاء عن اتخاذ الإجراء اللازم بسبب اعتبار تلك الممارسات أمرا جائزا ومقبولا.

(٦) UNICEF Innocenti Research Centre, *Child Safety Online: Global Challenges and Strategies* (Florence, Italy, May 2012); see also Child Exploitation and Online Protection Centre, *Threat Assessment of Child Sexual Exploitation and Abuse* (London, June 2012).

البيئة القانونية والسياسية والمؤسسية

٥٠ - تلعب البيئة القانونية والسياسية والمؤسسية وبالتالي سياق الحكم العام دوراً رئيسياً في الوقاية من بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً أو تيسيرهما. وعندما يكون الإطار القانوني محتلاً، تصبح المؤسسات الرسمية ضعيفة ولا تتوفر الإرادة السياسية أو القيادة اللازمة لمعالجة الموضوع، تذهب الإجراءات الوقائية أدراج الرياح وتظل الخدمات الاجتماعية غير كافية وناقصة وتنعدم سبل الجبر المراقبة للطفولة أو لا تتوفر لهم سبل الحصول عليها ويستمر الجنحة في ارتكاب أفعالهم دون خوف من أحد. وتتوقف فعالية نظم حماية الطفل على نظم الحكم العام التي تشملها. فلكل مجال من مجالات الحكم أثر كبير على أعمال حقوق الطفل^(٧).

٥١ - والإطار القانوني الناقص الذي لا يجرم جميع أشكال بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً وجميع الأدوار التي لها صلة بالجريمة يعني أن الجنحة سوف يظلون دون عقاب ولا يجدون رادعاً من التسبب في الضرر. وعلاوة على ذلك فإن للقوانين أثراً على الأعراف الاجتماعية وما يمكن أن يكون مقبولا لدى المجتمع.

٥٢ - إن ضعف إنفاذ القوانين بسبب انعدام القدرة أو بسبب الفساد يؤدي إلى ثقافة الإفلات من العقاب مما يمهّد الطريق للجريمة المنظمة وقبول الأذية. وعندما لا يتم إنفاذ القانون حتى في حالة وجوده يرجح أن تزيد حالة التسامح الاجتماعي إزاء الاستغلال.

٥٣ - ويترتب على ضعف الحكم آثار إضافية في كثير من البلدان التي لا توجد فيها القواعد المتعلقة بالرعاية المؤسسية بما فيها المعايير والتسجيل ومراكز الرصد أو لا يتم إنفاذها مما يعرض الأطفال الخاضعين للرعاية لخطر الإيذاء والاستغلال. كما أن عدم كفاية الموارد البشرية بسبب النقص في اعتمادات الميزانية أو بسبب ضعف التدريب ربما يقوض الجهود الرامية إلى معرفة الأطفال المعرضين للخطر أو تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لمنع الضرر. وعلى غرار ذلك، فإن عدم كفاءة الوكالات المسؤولة عن الوقاية نتيجة لعدم فعالية التنسيق وانعدام القيادة السياسية يؤثر في قدرتها على أداء ولايتها.

٥٤ - ويمثل عدم الوعي بالتشريعات أحد أوجه الضعف الكبيرة في حماية الطفل من البيع والاستغلال الجنسي. ففي كثير من الحالات يجهل الجمهور والمعلمون والأطفال، بل والمسؤولون عن إنفاذ القانون أن بعض الأفعال تدخل في باب الجنايات. وعادة

(٧) UNICEF Innocenti Research Centre, *Child Rights and Governance Roundtable, Report and Conclusions* (Save the Children, Organization for Economic Cooperation and Development, UNICEF, 2011).

ما لا يعتبر الاستغلال الجنسي جريمة عندما يعتبر أنه قد تم بالتراضي. وهذا يؤثر بدوره على قدرة الأطفال في المطالبة بحقوقهم والحصول على سبل الانتصاف.

٥٥ - ويظل الحصول على سبل الانتصاف للأطفال الضحايا أو أولئك المعرضين للخطر يمثل تحديا كبيرا. فآليات المشاورة والإبلاغ والتظلم كثيرا ما لا تكون متوفرة أو يصعب الوصول إليها. وتعزى محدودية الفرص المتاحة للوصول للأطفال إلى العدالة ولا سيما منهم الأكثر عرضة للخطر، إلى انعدام القواعد والإجراءات التي تراعي اعتبارات الطفولة أو إلى عدم وجود الموظفين المتخصصين. وقد أشار الأبحاث المتعلقة بالمؤسسات المستقلة لحقوق الإنسان الواجبة للأطفال إلى قلة فرص وصول هذه المؤسسات إلى الأطفال في كل المناطق وتواجه المؤسسات المستقلة خصوصا صعوبة كبيرة أيضا في رصد حالة الأطفال في المناطق المقفولة^(٨). فالأطفال قد لا يعلمون بسبل الانتصاف المتاحة لهم أو بكيفية الحصول عليها. وعندما تكون نظم الحكم هشة قد لا يثق الأطفال في الآليات القائمة ويرون أن التظلم لا طائل منه. كما قد يخشون وصمهم بالعار أو التشهير بهم أمام المأل أو الانتقام منهم ويخشون عدم الاستماع لهم أو تصديقهم. ونظرا لأن الأذى غالبا ما تحدث من أشخاص يعيشون في محيطهم المباشر ربما يحجم الأطفال عن شكاية أشخاص يعرفونهم.

البيئة الاقتصادية والاجتماعية

٥٦ - يعتبر الفقر في الغالب الأعم السبب الرئيسي في بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية. ومن المؤكد أن الفقر يؤثر على الأسرة والمجتمعات ويخلق ضغوطا تضعف الأسرة والنسيج الاجتماعي وتدفع الأطفال إلى هجر أسرهم بحثا عن فرص أفضل. بيد أن الفقر وحده ليس السبب الوحيد في بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا. فالأطفال الذين يعيشون في أوضاع فقيرة مماثلة قد لا يتعرضون لمخاطر مماثلة للاستغلال. وقد أثبتت البحوث أن الأطفال ضحايا الاستغلال ينتمون عادة إلى أسر تعيش في فقر مدقع وتواجه صدمة أو صدمات سلبية متتالية، كالجفاف أو فقدان فرص العمل أو الموت أو إصابة أحد أفراد

(٨) UNICEF Office of Research - Innocenti, *Championing Children's Rights: A Global Study of Independent Human Rights Institutions for Children - Summary Report* (Florence, Italy, 2012).

الأسرة. بمرض عضال^(٩). ويؤكد نهج "الفقر المشفوع" أن الفقر لما يكون مشفوعا بعوامل خطر أخرى يزيد من سهولة وقوع الطفل ضحية للبيع والاستغلال الجنسي^(١٠).

٥٧ - ولا يمثل الفقر مفهوما نقديا مطلقا فحسب. فالفقر النسبي يؤكد حقيقة أن الفقر يعرف ضمن سياق معين. وهو يبرز الفوارق التي قد توجد في البلد الواحد أو المنطقة الواحدة ولا سيما بين المناطق الحضرية والريفية وداخل المكان نفسه أيضا. ويعرف الفقر أيضا من منظور الحرمان من الاحتياجات الأساسية كالمأوى والماء والتعليم والصرف الصحي والمعلومات والصحة. ولذلك يكمن الفقر في عدم الحصول على الخدمات الاجتماعية^(١١). وهو يرتبط على نحو وثيق بالإقصاء الاجتماعي وعدم قدرة الدولة والمجتمع على إعمال حقوق الطفل.

٥٨ - ويمكن للفقر والحرمان أن يقودا المجتمع والأسر والأطفال إلى اعتماد آليات للتكيف مع الظروف تدرج الأطفال في الاستراتيجيات المدرة للدخل. وما لم تتوفر الآليات الوقائية الملائمة فإن هذه الاستراتيجيات يمكن أن تساهم في تعريض الأطفال لأوضاع تنطوي على خطر التعرض للاستغلال يمكن أن تبرر بكونها ضرورية.

العوامل البيئية

٥٩ - قد تساهم الصدمات في السياق الأوسع أيضا في تعريض الأطفال للخطر. فقد يؤدي الجفاف أو النزاع على سبيل المثال إلى تفكيك نظم الحكم وإلى تشريد الأسر ودفع الأسر والأطفال إلى ترك بيئتهم مما يزيد من درجة تعرضهم للمخاطر. وقد أكدت الدراسات المتعلقة بالآثار المترتبة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية على الأطفال تأثيرهما أيضا فيما يتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم جنسيا^(١٢).

(٩) UNICEF Regional Office for West and Central Africa, "Promoting synergies between child protection and social protection" (UNICEF and Overseas Development Institute (ODI), 2009).

(١٠) ILO, UNICEF, United Nations Global Initiative to Fight Human Trafficking, *Training Manual to Fight Trafficking in Children for Labour, Sexual and Other Forms of Exploitation* (Geneva, International Labour Office, 2009).

(١١) D. Gordon and S. Nandy, "Measuring child poverty and deprivation", in A. Minujin and S. Nandy (eds), *Global Child Poverty and Well-being: Measurement, Concepts, Policy and Action* (Bristol, United Kingdom, The Policy Press, 2012).

(١٢) K. Harris and K. Hawrylyshyn, "Climate extremes and child rights in South Asia: a neglected priority", Project Briefing No. 78, (ODI and Plan International, October 2012).

٣ - ازدياد الطلب

٦٠ - يخضع بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً إلى حد كبير للطلب. فالطلب يهيئ الأوضاع للاستغلال الجنسي.

٦١ - والطلب وظيفة تتميز بأبعاد مختلفة. وبالرغم من أن النمو يفهم في الغالب بأنه تطور إيجابي يحد من التعرض للخطر من خلال خفض حدة الفقر فيمكنه أيضاً أن يتسبب في مخاطر جديدة^(١٣). فزيادة الثروة في بعض الأماكن قد توجد طلبات محلية جديدة في أماكن أخرى لبغاء الأطفال والأشكال الأخرى للاستغلال الجنسي.

٦٢ - والسياحة الجنسية هي مثال على ذلك. فتطور السياحة في بعض الأماكن قد زاد من الطلب على الجنس مقابل المال، مما عرّض الأطفال للبغاء والاستغلال الجنسي. وأدى توفر تذاكر السفر بأسعار رخيصة ونمو السياحة الدولية وإمكانية الحجز الإلكتروني بسرعة تامة إلى تسهيل هذه الأفعال.

٦٣ - وعلى عكس التصورات المغلوطة لدى الجمهور ومفادها أن طلب المتعة الجنسية مع الأطفال لا يأتي إلا من المشتتهين للأطفال، فإن الطلب يأتي في معظم الأحيان من أشخاص يدفعون أموالاً مقابل الجنس. ولذلك لا توجد سمات محددة لمستغلي الأطفال جنسياً طالما أن من الممكن أن يأتوا من خلفيات ومهن اقتصادية واجتماعية مختلفة، وأن يكونوا من أبناء الوطن أو من الأجانب على السواء.

٦٤ - ويزيد تكامل البلدان في الاقتصاد العالمي من تسهيل ارتكاب الجريمة المنظمة. إذ تستخدم الشركات الإجرامية عبر الوطنية الأدوات التي وفرتها العولمة من أجل التسجيل والمعاملات المالية لتشجيع أنشطة مجزية تشمل صناعة الجنس وإيجاد مخاطر جديدة في مجال استغلال الأطفال جنسياً من خلال الاتجار بهم واستغلالهم في المواد الإباحية.

٦٥ - وبالرغم من أن تكنولوجيا الاتصالات بما فيها الإنترنت والهواتف المحمول توفر فرصاً إيجابية كبيرة فإنها تمثل أيضاً أدوات يسهل من خلالها بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية. وتشير التقديرات إلى أن ملايين الصور المسيئة للأطفال معروضة على الإنترنت وتبرز عشرات الآلاف من الأطفال^(١٤) وتكون هذه الصور صادمة بشكل متزايد.

(١٣) J. Kaplan and N. Jones, "Protect my future: the link between child protection and employment and growth – in the post-2015 development agenda" (ODI, May 2013).

(١٤) UNICEF Innocenti Research Centre, *Child Safety Online: Global Challenges and Strategies* (Florence, Italy, December 2011).

كما أن استخدام أدوات محددة مثل شبكات الأقران والدعاية قد جعل من السهل تبادل المواد الإباحية. وحدثت زيادة كبيرة في استمالة الأطفال إلى الإنترنت لأغراض جنسية عن طريق غرف المحادثات ومواقع الربط الشبكي والرسائل النصية المباشرة. وبعد أن تُعرض هذه الصور على الإنترنت نادراً ما يتأتى حذفها منها وتظل قيد التداول المستمر. ولذلك فإن من الضروري إشراك المجموعة الواسعة من الجهات الفاعلة من القطاع الخاص العاملة في هذا المجال في تصميم الأدوات الوقائية وتنفيذها.

٦٦ - وزاد الطلب المتعلق بالتبني على نحو متزامن مع انخفاض عدد الأطفال الذين يمكن تبنيهم مما أوجد أوضاعاً تساعد على الاستغلال والفساد والزيادة المفرطة في رسوم بيع الأطفال وتبنيهم بطرق غير قانونية. وتشير البيانات المتعلقة بالبلدان الأوروبية إلى حدوث انخفاض منذ عام ٢٠٠٤ في حالات التبني فيما بين البلدان وذلك بسبب تحسن صحة الأطفال وفعالية السياسات الأسرية وتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية واهتمام البلدان بصورتها في الخارج. وعلى العكس من ذلك فإن الطلب على التبني لم ينخفض، مما أوجد بيئة تساعد على الاستغلال وتفضي إلى ممارسة ضغوط على البلدان الأصلية تشمل فرض تكاليف باهظة من جانب وكالات التبني فضلاً عن الرشاوى والفساد^(١٥).

دال - فعالية الوقاية واستدامتها

٦٧ - يتطلب الطابع المعقد للتعرض للخطر اتباع نهج شامل في الوقاية يراعي تعددية عوامل الخطر على الصعيد المحلي والوطني وعبر الوطني ويستهدف أكثر الأطفال عرضة للخطر في الوقت الذي يؤمن فيه البيئة الواقية للجميع. ويستند هذا النهج إلى الترابط بين حقوق جميع الأطفال وعدم قابليتها للتجزئة كما يشمل مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة الذين يحتاجون لتنسيق أعمالهم بطريقة فعالة. فإجراءات الوقاية لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا اقترن بعضها ببعض. وكلها عناصر مترابطة لا بد منها ضمن سلسلة الحماية وتشكل جزءاً لا يتجزأ من نظم حماية الطفل.

١ - موثوقية الإطار القانوني وفعاليته

٦٨ - يلعب الإطار المعياري دوراً حيوياً في مجال الوقاية. وتمثل القوانين والقواعد أساساً لنظم حماية الطفل. ولذلك يكون من الضروري أن يشمل الإطار القانوني جميع أشكال بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية لمنع الجناة من استغلال الثغرات القانونية

(١٥) European Network of National Observatories on Childhood, *National Experiences on the Management of the Demand for Intercountry Adoption* (Florence, Italy, ChildONEurope Secretariat, 2012)

كوسيلة لممارسة أنشطة إجرامية. ويشمل هذا الإطار القانوني أيضا شرطا للاعتراف للضحايا بوصفهم ضحايا وتمكينهم من الانتصاف والمساعدة والجبر.

٦٩ - وتتمثل الخطوة الأولى في ضمان أن تعكس التشريعات وبشكل ملائم التعاريف الواردة في المعايير الدولية بما فيها الجوانب الخاصة بالأطفال. ويجب أن يشمل الإطار القانوني جميع الأحكام ذات الصلة في إطار القانون المدني والجنائي والإداري لضمان معاقبة الجناة وحماية الضحايا بشكل ملائم. كما ينبغي أن تتضمن الأحكام المتعلقة بعمر الضحية أن يتمتع الأطفال، بمن فيهم المراهقون بالحماية الملائمة. وتوفر الصكوك الدولية توجيهات مهمة بشأن التدابير التشريعية التي يتعين اتخاذها للتصدي لبيع الأطفال واستغلالهم. فالبروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية يلزم الدول الأطراف بأن يتضمن القانون الجنائي المحلي قائمة الجنايات الواردة في البروتوكول. وينص البروتوكول أيضا على الاختصاص القضائي خارج نطاق الإقليم للتصدي لهذه الجرائم. كما ينص كذلك على حظر إنتاج ونشر المواد الدعائية لهذه الجرائم. وينص على حق الضحايا في طلب المساعدة والانتصاف والتعويض.

٧٠ - ويتعين أن تتفق قوانين التبني على الصعيد الوطني وفيما بين البلدان مع الأحكام ذات الصلة في اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية لاهاي المتعلقة بحماية الأطفال والتعاون فيما يتعلق بالتبني فيما بين البلدان. كما يتعين استكمالها بالهيئات الملائمة في مجالي الاعتماد ورصد الممارسات^(١٦).

٧١ - ووضع مشروع الحماية لجامعة جونز هوبكنز والمركز الدولي للأطفال المفقودين وضحايا الاستغلال قانونا نموذجيا لحماية الأطفال استنادا إلى أفضل الممارسات الموجودة في ٦٨ بلدا على نطاق العالم. وكُرس فصل خاص لمختلف جوانب الاستغلال الجنسي للأطفال^(١٧). وقدمت المقررة الخاصة في تقاريرها توجيهات واضحة بشأن أطر قانونية شاملة لتوحيد نظم الحماية للأطفال (A/66/228).

٧٢ - ويمثل إمكانية لجوء الأطفال إلى العدالة بعدا مهما في الوقاية. فوجود جهاز قضائي فعال ونظام قوي لسيادة القانون يمثلان رادعا للجناة. كما يمنعان العودة لارتكاب الجريمة،

(١٦) Hague Conference on Private International Law, *The Implementation and Operation of the 1993 Hague Intercountry Adoption Convention: Guide to Good Practice* (2008).

(١٧) The Protection Project and International Centre for Missing and Exploited Children, "Child protection model law: best practices - protection of children from neglect, abuse, maltreatment and exploitation" (Johns Hopkins University, January 2013).

وذلك باتخاذ إجراءات ضد المجرمين. ويساعدان الأطفال وأسرههم على المطالبة بحقوقهم واستحقاقاتهم بما في ذلك ما يتعلق بإعمال جميع حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، مثل الحصول على الاستحقاقات والاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية وهما عنصران أساسيان للحد من درجة التعرض للخطر.

٢ - آليات التظلم المراعية لاعتبارات الطفولة

٧٣ - يمثل توفر سبل الانتصاف المراعية لاعتبارات الطفولة عنصرا رئيسيا في الوقاية من بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا. وتشمل تلك السبل النظام القضائي ومؤسسات حقوق الإنسان المستقلة المتخصصة في قضايا الأطفال مثل لجان حقوق الإنسان وأمناء المظالم ودعاة حماية الأطفال والآليات المجتمعية.

٧٤ - ويمكن لمؤسسات حقوق الإنسان المستقلة المتخصصة في قضايا الأطفال القيام بدور مهم في مجال الوقاية. وفي الوقت الذي تقتضي فيه الآليات الجنائية ارتكاب الجرم حتى تبدأ عملها فإن للمؤسسات المستقلة إمكانية اتخاذ إجراء قبل وقوع الضرر. وتستطيع القيام بذلك من خلال آلياتها للتظلم لمعالجة فرادى القضايا التي يكون الطفل معرضا فيها للخطر. كما أن لها وظيفة مهمة أخرى تتمثل في رصد أوضاع مؤسسات الرعاية والمدارس ومراكز الاحتجاز التي يكون فيها الأطفال معرضين لخطر للاستغلال بصفة خاصة. ويمكن للآليات المجتمعية أيضا أن تعزز فرص الحصول على سبل الانتصاف.

٣ - الأعراف الاجتماعية المتعلقة بحماية الطفل

٧٥ - يمثل التغيير الاجتماعي أداة رئيسية في الوقاية من بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا. إلا أن البحوث أثبتت أن زيادة الوعي بالخطر لا تؤدي تلقائيا للحد من حالات السلوك الخطر إلا إذا اعتبر تغيير السلوك أمرا إيجابيا. لذلك يعتمد تغيير السلوك على توفر الفرص وعلى القدرات والمهارات، فضلا عن الحوافز، كما أنه يحتاج إلى إشراك الضحايا المحتملين وأيضا المجتمعات المحلية والضالعين في الاستغلال وراسمي السياسات والزبائن^(١٨). ويمكن لوسائل الإعلام، بما فيها وسائل الاتصال الاجتماعي القيام بدور مهم في نقل المعلومات والرسائل المتعلقة بالأعراف الاجتماعية والمساهمة في حدوث تغيير في المواقف.

(١٨) P. Marshall, "Rethinking trafficking prevention: a guide to applying behaviour theory" (Asian Development Bank, Coordinated Mekong Ministerial Initiative against Trafficking and United Nations Inter-Agency Project on Human Trafficking, 2011).

٧٦ - وفي كثير من الحالات تقف الأعراف الاجتماعية الداخلية حائلاً دون بيع الأطفال واستغلالهم. فالقيم التي تلتزم بها المجتمعات بما في ذلك عدم قبول بعض أنواع السلوك والأهمية الممنوحة للتعليم على سبيل المثال يمكن أن تكون عوامل وقائية قوية. كما يستطيع قادة المجتمعات المحلية ولا سيما كبار السن القيام بدور مهم في رصد المخاطر التي يتعرض لها الأطفال والتصدي لها. ومع ذلك ليس هناك ما يكفي من البحوث للتعرف على الممارسات الوقائية الداخلية والاستفادة منها في تعزيز الحماية والمقاومة. وهذا مجال ينطوي على إمكانات كبيرة ويمكن أن يستفيد من منحه اهتماماً أكبر.

٤ - السياسات الاجتماعية وتعزيز الأسر وسبل الحصول على الخدمات الاجتماعية

دعم الأسر

٧٧ - عندما يكون الوالدان قادرين على توفير الرعاية لأطفالهما وتلبية احتياجاتهم وتهيئة بيئة ملائمة لنمائهم قلما يُتخلى عن الأطفال وقلما يفرون من البيت أو يخوضون في سلوك خطر.

٧٨ - لذلك يصبح من الضروري وضع السياسات الأسرية لتقديم الدعم للوالدين بصفة خاصة للتصدي لعوامل الخطر المتعلقة ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً. وتؤكد اتفاقية حقوق الطفل والمبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال (القرار ١٤٢/٦٤، المرفق) على أهمية دعم الأسرة، بما في ذلك في معالجة الأسباب الجذرية لانفصال الأطفال عن أسرهم.

٧٩ - إن التدابير الرامية إلى تعزيز الأسر هي أوسع من مجرد التحويلات النقدية وأشكال الدعم المالي الأخرى. فهي تشمل مجموعة من الخدمات من بينها توفير السكن ورعاية الطفل والدعم النفسي والمشورة النفسانية. ولتعزيز الأسر آثار إيجابية تتجاوز مجرد حماية الأطفال من الاستغلال فهو مفيد كذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات ككل^(١٩).

الحماية الاجتماعية

٨٠ - حظيت الصلات بين الحماية الاجتماعية وحماية الأطفال باهتمام متزايد بوصفها نهجاً مهماً في تحقيق الوقاية. وتشمل الحماية الاجتماعية أربع مجموعات من الأدوات هي:

(أ) التحويلات المقدمة إلى الأطفال الفقراء والأسر الفقيرة على المدى الطويل مثل التحويلات النقدية وبرامج التغذية المدرسية والحصول على الخدمات الصحية مجاناً؛

(١٩) See Save the Children, Strengthening Families: Save the Children Programs in Support of Child Care and Parenting Policies (Stockholm, 2012); and Eurochild, Early Intervention and Prevention in Family Support and Strengthening: Compendium of Inspiring Practices (October 2012).

(ب) الخدمات الاجتماعية للأطفال المهمشين؛

(ج) الضمان الاجتماعي لحماية الأطفال والأسر من الصدمات؛

(د) تدابير العدالة الاجتماعية لحماية الأطفال وأسرتهم من الممارسات التمييزية وآثارها^(٢٠).

٨١ - واستخدمت مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية وهي مبادرة مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية، نهجا قائما على حقوق الإنسان لتأكيد أهمية العدالة الاجتماعية في احترام الكرامة الإنسانية والتماسك الاجتماعي والتأكيد على حق كل فرد في مستوى ملائم من العيش. ووجهت اهتماما خاصا للفئات الضعيفة وحماية وتمكين الأشخاص في مختلف مراحل العمر. ويشمل ذلك (أ) حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية؛ و (ب) وتوفير التحويلات النقدية والعينية لكفالة الحد الأدنى للدخل وضمان سبل كسب الرزق.

تسجيل المواليد

٨٢ - يشكل تسجيل المواليد آلية وقائية مهمة. فهو يؤكد أن وجود الطفل مسجل ويعطي الدليل على عمر الطفل وجنسيته. والمعوقات التي تحول دون تسجيل الأطفال عديدة وتتراوح بين انعدام الوعي بذلك وانعدام الحوافز المشجعة عليه فضلا عن الحواجز الجغرافية والإثنية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية. كما تشمل أيضا الإجراءات البيروقراطية المعقدة^(٢١). ويتمثل أحد الشروط الرئيسية في وجود تشريع ملائم يجعل تسجيل المواليد مجانيا وإلزاميا مع إتاحة فترات زمنية كافية لتمكين سكان المناطق النائية من تسجيل مواليدهم. وثمة حاجة لأن تشجع التشريعات على استخدام شهادة الميلاد بدلا من التركيز على العقوبة كنوع من الحوافز. كما أن من المهم أيضا معالجة بعض الأحكام التمييزية المحتملة مثل قدرة المرأة على تسجيل الطفل وقبول الأسماء التي تعود لثقافات الأقليات أو ثقافة الشعوب الأصلية^(٢٢).

(٢٠) Nicola Jones and Rebecca Holmes, "Tackling child vulnerabilities through social protection: lessons from West and Central Africa, Background note (ODI, July 2010).

(٢١) Claire Cody, , *Count Every Child : The Right to Birth Registration* (Plan International, 2009).

(٢٢) UNICEF Innocenti Research Centre, "Birth registration: right from the Start", *Innocenti Digest*, vol. No. 9 (March 2002).

الحصول على تعليم عالي الجودة

٨٣ - يمثل الحصول على التعليم عالي الجودة إجراء وقائياً مهماً. وكما أكدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم ١٣ فإن التعليم يقوم بدور حيوي في حماية الطفل من العمل الاستغلالي الخطر ومن الاستغلال الجنسي. والأطفال داخل المدرسة يكونون في بيئة تحميهم كما أن المشاركة في الأنشطة الاجتماعية إلى جانب الراشدين معهم يجعلهم جزءاً من شبكة وقائية حيث يمكن التعرف على الأطفال المعرضين للخطر وملاحظة الأطفال الغائبين والإبلاغ عنهم. ومع ذلك فإن عدم الإلمام بماهية الاستغلال وعدم توفر سبل الانتصاف يمكن أن يمثل قيوداً كبيرة. لهذا السبب يتعين تدريب المعلمين على تعرف جوانب التعرض للخطر واتخاذ الإجراء اللازم للوقاية من الاستغلال والإبلاغ عنها. ومن أجل استبقاء الأطفال في كنف النظام التعليمي، يجب أن تكون المدارس في متناولهم وأن يوفر تعليمًا عالي الجودة يهدف إلى بناء القدرات اللازمة للحصول على فرص العمل في المستقبل.

٨٤ - والمدرسة هي أيضاً مكاناً مركزيًا لتوعية الأطفال بمخاطر الاستغلال الجنسي. ومن شأن إدراج القضايا ذات الصلة بحماية الطفل في المقرر الدراسي أن يساعد على تزويد الأطفال بالأدوات الملائمة لحماية أنفسهم من الإذابة والاستغلال.

٨٥ - على أن من بين التحديات القائمة إمكانية وقوع الاستغلال الجنسي داخل المدرسة. ويتعين لذلك وضع السياسات والآليات اللازمة للوقاية من الإذابة في المدارس والإبلاغ عنها.

٥ - التنسيق والتعاون فيما بين القطاعات

٨٦ - يتطلب الطابع المتعدد الأبعاد لتعرض الأطفال لخطر البيع والاستغلال الجنسي تحقيق التعاون الفعال فيما بين الجهات الفاعلة في مختلف القطاعات وعلى شتى المستويات - المحلية والوطنية وعبر الوطنية في القطاعين العام والخاص - لتحقيق الوقاية الفعالة. كما تحتاج الوقاية الفعالة أيضاً إلى بذل مجهودات خاصة وإقامة هياكل وتقديم حوافز^(٢٣).

التنسيق على الصعيد المحلي

٨٧ - يتعين أن تكون التدابير الوقائية المختلفة متكاملة ومنسقة، ومن هنا تبرز أهمية اعتماد استراتيجية شاملة تتعدى الجوانب القانونية^(٢٣). كما ينبغي توضيح دور ومسؤوليات

(٢٣) B.Guy Peters, "Governance and the rights of children: policy, implementation, monitoring", UNICEF (٢٣) Office of Research Working Paper (June 2012)

كل من الجهات الفاعلة أو المؤسسات، فضلا عن آليات المساءلة. ومع ذلك يمثل توفر الإرادة السياسية والقيادة عنصرا حيويا لضمان تحقيق التنسيق.

التعاون عبر الأوطان

٨٨ - إن طغيان ظاهرة بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا خارج حدود الأوطان وما يقتضيه ذلك في الغالب من نقل الأطفال من بلد إلى بلد و ضلوع الشبكات الإجرامية عبر الوطنية في ذلك في كثير من الأحيان، يستوجب اتخاذ تدابير وقائية منسقة فيما بين البلدان، ولا سيما البلدان المتجاورة. ويلعب الامتثال للمعايير الدولية دورا مهما في ضمان تحقيق فهم مشترك لطبيعة الجرائم وتعزيز التعاون بين البلدان.

٨٩ - ويمكن أن يكون التعاون بين البلدان ثنائيا أو متعدد الأطراف وغالبا ما يتحقق بين البلدان الواقعة في نفس المنطقة أو في شبه المنطقة، وإن لم يكن ذلك حصريا. ويتراوح نطاق التعاون بين مراقبة الحدود والتحقق من وثائق السفر والتعاون بين سلطات إنفاذ القانون والبرامج الوقائية المشتركة، بما في ذلك مواءمة التشريعات وتبادل المعلومات والتعلم من الممارسات الجيدة.

٩٠ - وتؤيد المنظمة الدولية للشرطة الجنائية تبادل المعلومات بين سلطات إنفاذ القانون فيما بين البلدان. وقد وضعت نظاما تصدر بموجبه "إشعارات خضراء" لتوجيه إنذارات وتوفير معلومات استخباراتية جنائية بشأن الجناة الذين يرجح أن يكرروا ارتكاب الجريمة في بلدان أخرى. كما تقوم الإنتربول أيضا بتنسيق العمليات المشتركة بين العديد من البلدان لتعقب الجناة^(٢٤).

٦ - تمكين الأطفال ومشاركتهم

٩١ - يمثل الاستماع لوجهات نظر الأطفال أحد التزامات الدولة بموجب اتفاقية حقوق الطفل. كما أنه ذو أهمية رئيسية لتحقيق فعالية الوقاية من خلال تحديد المشاكل الملموسة التي يواجهها الأطفال ووضع الحلول الملائمة لها. وهو يلعب دورا مهما في المساعدة في إلغاء المحرمات وانتقاد قبول المجتمع للاستغلال والتأثير في الأعراف الاجتماعية. ويمكن للأطفال القيام بدور نشط في توعية أقرانهم بالسلوك الخطر وحقيقة الاستغلال الجنسي. ومن خلال تأييد ممارسة الأطفال لحقوقهم، تساهم مشاركة الأطفال أيضا في تمكينهم وتعزيز قدراتهم

(٢٤) See <http://www.interpol.int/en/Internet/Crime-areas/Crimes-against-children/Sex-offenders>

على مقاومة الاستغلال والإبلاغ عن الانتهاكات وتعزيز المقاومة^(٢٥). وقد شددت لجنة حقوق الطفل في تعليقها رقم ١٣ على ضرورة إشراك الأطفال بشكل كامل في استراتيجيات الوقاية لحمايتهم من العنف.

٩٢ - وتشمل الأنشطة الخاصة لتعزيز مشاركة الأطفال من أجل وقايتهم من البيع والاستغلال الجنسي:

(أ) الحملات الإعلامية والحصول على المعلومات عن طريق وسائط الإعلام وشبكة الإنترنت والخطوط الهاتفية المباشرة؛

(ب) توعية الآباء بضرورة معالجة مظاهر التمييز المحتمل ضد البنات وتشجيع حق الأطفال في الاستماع إليهم؛

(ج) وضع مدونات للسلوك المهني وعقد دورات تدريبية؛

(د) وضع إجراءات للتظلم بما في ذلك داخل المؤسسات التي يقضي فيها الأطفال أوقاتهم؛

(هـ) إشراك الأطفال في البحوث المتعلقة بالوقاية؛

(و) إيجاد سبل للمشاركة تراعي الاعتبارات المتعلقة بالعمر ونوع الجنس وتكون متاحة للأطفال ذوي الإعاقة^(٢٦).

٧ - حماية الأطفال في الأزمات الإنسانية

٩٣ - في الأزمات الإنسانية التي تعقب الكوارث الطبيعية أو الكوارث المرتبطة بالمناخ ينبغي إنشاء أماكن آمنة مراعية لاحتياجات الأطفال في ملاجئ أو مخيمات مؤقتة يمكن للأطفال أن يرتاحوا فيها ويلعبوا في جو طبيعي ويتلقوا فيها الرعاية والدعم بإشراف مهيئين مدربين ويتوفر لهم فيها الأمن اللازم. وينبغي اتخاذ ترتيبات إيواء الأطفال مؤقتاً وتزويدهم بالخدمات الأساسية بهدف تفادي فصلهم عن أسرهم بطريقة غير مقصودة.

(٢٥) Carolyn Willow, *Children's Right to be Heard and Effective Child Protection: A Guide for Governments and Children's Rights Advocates on Involving Children and Young People in Ending All Forms of Violence* (Sweden, Save the Children, 2010).

(٢٦) Gerison Lansdown, *Every Child's Right to be Heard: A Resource Guide on the United Nations Committee on the Rights of the Child General Comment No. 12* (London, Save the Children UK and UNICEF, 2012).

٩٤ - ولا ينبغي السماح بالتبني سواء وطنيا أم دوليا إلا بعد أن تبت الدولة أو السلطات المختصة في المسائل المتعلقة بالأهلية القانونية وبالحالة النفسية للطفل ووضعها الصحي والاجتماعي ومدى قابليته للتبني.

٨ - معالجة مسألة الطلب

التبني

٩٥ - تشمل استراتيجيات الوقاية من التبني غير القانوني تعزيز التعاون بين البلدان المستقبلية وبلدان المنشأ ولا سيما فيما يتعلق بالطلبات من خلال البروتوكولات والمبادئ التوجيهية العملية لكفالة المسؤولية المشتركة.

٩٦ - ويتعين منح الأولوية للأقارب في إجراءات التبني أو للأفراد الذين ينتمون لمجتمع الطفل أو لثقافته. ولا ينبغي اللجوء إلى التبني الدولي إلا كحل أخير وامتنالا لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٩٣ بشأن التبني فيما بين البلدان.

٩٧ - ويمثل الحد من وكالات التبني خطوة مهمة أيضا في هذا الصدد. وفضلا عن ذلك، تلعب الدورات الإعلامية التي تنظم في البلدان المستقبلية للآباء المحتملين دورا مهما في تقليص الطلب على التبني^(١٥).

الاستغلال الجنسي

٩٨ - يستوجب التصدي للطلب المتعلق بالاستغلال الجنسي للأطفال اتخاذ إجراءات تجمع بين إنفاذ القانون والتغيير الاجتماعي. وتشمل الاستراتيجيات المتبعة في هذا الميدان ما يلي:

(أ) تغيير المواقف فيما يتعلق بتعاطي البغاء، ولا سيما الاستفادة من الشعور بالذنب لدى مشتري الجنس، والتصدي لمفاهيم الذكورة وإشراك الرجال كأطراف رئيسية في تغيير المواقف؛

(ب) تلميح سمعة مشتري الجنس وفضح أسماء وصور الجناة مع مراعاة ضرورة أن تحمي هذه الاستراتيجيات حقوق الضحايا ولا سيما فيما يتعلق بالخصوصية والسرية؛

(ج) محاكمة الجناة في ظل إطار قانوني ملائم وآليات فعالة لإنفاذ القانون؛

(د) بذل جهود تستهدف الشباب لتوعيتهم بعواقب أفعالهم؛

(هـ) وضع برامج لتوعية مشتري الجنس؛

(و) وضع مدونة سلوك لموظفي المنظمات الدولية والحكومات والجيش، بمن فيهم موظفو حفظ السلام تتضمن النص على ما يقع على عاتقهم من واجب التبليغ عن حالات الإيذاء والاستغلال^(٢٧).

٩٩ - ويعتبر استهداف الجناة آلية تتسم بأهمية حيوية خاصة لردع الجناة عن العودة لارتكاب الجرم. وتشمل الإجراءات المتخذة في هذا الصدد توفير العلاج الاجتماعي لمركبي الجرائم الجنسية وزيادة التدابير الأمنية وتقييم بدائل العقاب على الوجه الملائم وممارسات الإبلاغ الصارم في حالة الإفراج عن الجناة وإدماجهم في المجتمع^(٢٨).

٩ - فعالية المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال

١٠٠ - ينبغي أن تكون مشاركة قطاع الأعمال جزءاً أصيلاً في استراتيجيات الوقاية. فقد أصدرت لجنة حقوق الطفل التعليق العام رقم ١٦ الذي يتناول التزام الدول فيما يتعلق بآثر قطاع الأعمال على حقوق الطفل ويحدد التدابير التي يتعين أن تتخذها الدول الأطراف في هذا الصدد.

١٠١ - وحظيت المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال باهتمام متزايد اعترافاً بدور هذا القطاع في دعم وتعزيز حقوق الإنسان^(٢٩). وفي هذا الصدد فإن مبادئ حقوق الطفل والأعمال التجارية (٢٠١٢) التي اشتركت في وضعها اليونيسيف والاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومنظمة إنقاذ الطفولة تبين الطابع المزيج لدور قطاع الأعمال فيما يتعلق بحقوق الطفل:

(أ) مسؤولية قطاع الأعمال عن احترام حقوق الإنسان الواجبة للآخرين، بمن فيهم الأطفال وذلك بتجنب انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجة تأثير الأنشطة التجارية في تلك الحقوق؛

(ب) التزام قطاع الأعمال بدعم حقوق الأطفال من خلال أعمال تطوعية كالأنشطة التجارية والاستثمارات الاجتماعية والأعمال الخيرية وأنشطة الدعوة والمشاركة في السياسة العامة والأعمال الجماعية.

١٠٢ - ويتسم كلا البعدين بأهمية حاسمة في الوقاية من بيع الأطفال واستغلالهم.

(٢٧) Ruth Rosenberg, "Tackling the demand that fosters human trafficking: final report" (USAID, August 2011).

(٢٨) ECPAT International, "Guide for national planning: To prevent, stop and redress violations of commercial sexual exploitation of children" (2009).

(٢٩) See Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, *The Corporate Responsibility to Respect Human Rights: An Interpretative Guide* (New York and Geneva, 2012).

تأمين سلامة الأطفال على الإنترنت

١٠٣ - تنص القوانين في كثير من البلدان على مسؤولية مقدمي خدمات الإنترنت بصفة خاصة من خلال فرض عقوبات على شركات مقدمي خدمات الإنترنت وشبكات احتضان المواقع التي لا تبلغ إلى الشرطة حالات استغلال الأطفال في المواد الإباحية، فضلا عن إلزام مقدمي خدمات الإنترنت بمنع نشر المواد الإباحية للأطفال وتبليغ الشرطة حالات الاستغلال والبيانات المتعلقة بالضالعين فيه.

١٠٤ - وقد اعتمدت استراتيجيات عديدة للوقاية من المخاطر. وشمل ذلك تخصيص خطوط هاتفية مباشرة من جانب الدول والمنظمات غير الحكومية ومقدمي خدمات الإنترنت. ويتميز البعض منها بنطاق دولي مثل اتحاد موفري الخطوط الهاتفية المباشرة على الإنترنت وهي شبكة تشمل ٤٤ خطا هاتفيا مباشرا في ٣٨ بلدا يستطيع الجمهور من خلالها الإبلاغ عن حالات الاستغلال الجنسي للأطفال^(٣٠). وأضاف العديد من المواقع على الشبكة التي يستخدمها الأطفال أزرارا للإشعار بحالات الاستغلال يمكن للأطفال استخدامها للتبليغ عن المواد غير المشروعة أو الإغواء الجنسي.

١٠٥ - وقام عدد من مقدمي خدمات الإنترنت وشركات الهواتف المحمولة باعتماد مدونات للسلوك للتنظيم الذاتي. وفي عام ٢٠٠٧ قامت مجموعة رائدة من شركات الهواتف المحمولة وموفري البيانات في بلدان الاتحاد الأوروبي بتوقيع إطار العمل الأوروبي للاستخدام المأمون للهواتف المحمول من جانب صغار المراهقين والأطفال وبفرز البيانات والقيام بحملات لنشر الوعي وتصنيف البيانات التجارية من حيث احترامها للآداب والأصول^(٣١).

١٠٦ - وتساهم محركات البحث أيضا في استئصال الصور المسيئة للأطفال على الإنترنت. ومنذ عام ٢٠٠٨ استطاعت شركة غوغل تحديد نسخ متطابقة لصور مسيئة للأطفال على الإنترنت. وبدأت مؤخرا في إدراج "البصمات" المشفرة لصور الإيذاء الجنسي للأطفال ضمن قاعدة بيانات لدعم التعاون فيما بين الشركات وسلطات إنفاذ القانون والهيئات الخيرية^(٣٢).

إشراك القطاع المالي

١٠٧ - يعتبر بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا نشاطا مريحا للغاية. وتتمثل إحدى وسائل منع الجريمة وكشف الجناة في اعتراض التدفقات المالية وأنشطة غسيل الأموال التي يقوم بها

(٣٠) See <http://www.inhope.org/gns/about-us/about-inhope.aspx>

(٣١) UNICEF Innocenti Research Centre, *Child Safety Online* (see footnote 14)

(٣٢) Ibid

الجنةا بواسطة خدمات التحويل البرقي وخدمات تحويل الأموال وحاملي النقديّة ووثائق الهوية المزورة والمبالغ النقديّة المرسلّة من أشخاص مختلفين إلى نفس المستفيدين كطرق لغسل الأموال^(٣٣). ولذلك يكون التعاون في القطاع المالي ضروريا.

١٠٨ - والتحالف المالي لمكافحة استغلال الأطفال في المواد الإباحية في الولايات المتحدة على سبيل المثال هو تحالف بين القطاع العام وبعض البنوك الرائدة وشركات بطاقات الائتمان وشبكات السداد الإلكتروني وشركات المدفوعات عن الطرف الثالث وشركات خدمات الإنترنت وتمثل سويا نسبة ٩٠ في المائة من قطاع المدفوعات في البلد، يهدف إلى مكافحة استغلال الأطفال في المواد الإباحية. وانتشر هذا النموذج على نطاق العالم. فقد أنشئ تحالف مماثل في آسيا والمحيط الهادئ. وفي عام ٢٠١٢ أنشئ التحالف المالي الأوروبي لمكافحة استغلال الأطفال جنسيا لأغراض تجارية على الشبكة الإلكترونية بدعم من المفوضية الأوروبية.

السياحة المسؤولة

١٠٩ - يمثل قطاع السياحة والسفر - شركات الطيران والفنادق والخدمات الأخرى التي يستخدمها المسافرون - شريكا مهما في الوقاية من بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا.

١١٠ - جرى إعداد مدونة قواعد السلوك لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي في السفر والسياحة برعاية المؤسسة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية في ختام المؤتمر العالمي لمكافحة استغلال الأطفال جنسيا للأغراض التجارية الذي انعقد في ستراسبورغ في عام ١٩٩٦. وهي مبادرة قام بها القطاع وتضم جهات متعددة. والتزم الموقعون باتخاذ مجموعة من التدابير لمنع استغلال الأطفال جنسيا شملت وضع سياسات أخلاقية وتدريب الموظفين وإدراج بنود خاصة في العقود مع شركات الإمداد وتوفير المعلومات للمسافرين والمحليين العاملين في قطاع السياحة. ويشارك في المدونة حاليا أكثر من ١٠٠٠ شركة بما فيها شركات السفر والسياحة الرائدة. وأوضح تقييم للمدونة أنه كان لها دور مهم في زيادة الوعي بمشكلة الاستغلال الجنسي للأطفال بما يتجاوز نشاط السفر والسياحة^(٣٤).

(٣٣) Financial Action Task Force, "Money laundering risks arising from trafficking in human beings and smuggling of migrants" (Financial Action Task Force and OECD, July 2011).

(٣٤) UNICEF Innocenti Research Centre, "Assessing the Code of Conduct for the Protection of Children from Sexual Exploitation in Travel and Tourism: a discussion paper" (2012).

١٠ - البيانات والمعرفة

١١١ - لمعالجة الأسباب الجذرية لبيع الأطفال واستغلالهم جنسيا يتعين أن تسترشد التدابير الوقائية بالأدلة المتوفرة عن حجم الظاهرة وبواعثها، بما في ذلك سمات الضحايا والمستغلين وفعالية التدابير المتخذة. ويتطلب ذلك وجود نظام قوي لجمع البيانات. إلا أن الطابع الخفي للانتهاكات ومحدودية الإبلاغ عنها يجعلان من الصعب جمع معلومات موثوقة من خلال النظم الرسمية. ولذلك يتعين جمع البيانات عن طريق البحوث النوعية الأولية التي تكشف الديناميات المطروحة ضمن سياق معين.

١١٢ - وتقل بدرجة كبيرة البيانات المتصلة بالمستغلين. وفي حالة وجودها، فإنها تشير إلى عدم وجود سمات خاصة بهم. وغالبا ما يكون المستغل شخصا يعرفه الطفل سلفا. فالسائحون لأغراض الجنس على سبيل المثال يأتون من جميع مشارب الحياة ومن مختلف الأعمار والخلفيات الاقتصادية والاجتماعية كما يختلفون من حيث نوع الجنس والحالة الزوجية^(٣٥).

١١٣ - وجرى دراسات عديدة في مختلف أجزاء العالم لتقييم طبيعة وأصل الاستغلال الجنسي للأطفال. وغالبا ما كانت تشمل مقابلات مع أفراد المجتمعات المحلية، بمن فيهم الأطفال. وتتسم هذه الدراسات بالأهمية لفهم درجة التعقيد التي تنطوي عليها المشاكل ولصياغة استراتيجيات وقائية تستند إلى الأدلة.

١١٤ - وساعدت البحوث المتعلقة بالإيذاء الجنسي للأطفال في منطقة شرق البحر الكاريبي على سبيل المثال في فهم الطريقة التي ينظر بها سكان المنطقة للاستغلال الجنسي. وأبرزت دور الأعراف الاجتماعية والجنسية المبكرة في القبول بالاستغلال^(٣٦).

١١٥ - وتحتاج البحوث المتعلقة بالأطفال الذين تعرضوا للاستغلال أو البيع أن تحدد سمات الضحايا من أجل معرفة الأطفال المعرضين للخطر بصفة خاصة. فربما تبين البيانات أن الأطفال من فئة إثنية معينة أو من مكان جغرافي محدد يكثر عددهم بين الضحايا. ويتعين بعد ذلك أن تركز مبادرات الوقاية على منطقة بعينها وأن تستخدم الأدوات التي تراعي ثقافة الفئة المعنية بالأمر.

(٣٥) International Bureau for Children's Rights, "Combating child sex tourism by involving the Canadian private sector of travel and tourism and the Canadian public: raising awareness against child sex tourism in Canada - 2009-2012".

(٣٦) Adele D. Jones and Ena Trotman Jemmott, "Child sexual abuse in the eastern Caribbean: report of a study carried out across the eastern Caribbean during the period October 2008 to June 2009 - perceptions of, attitudes to, and opinions on child sexual abuse in the eastern Caribbean".

١١ - الرصد والتقييم

١١٦ - يسهم رصد وتقييم التدابير الوقائية في تسهيل تقييم الاستراتيجيات الفعالة ويؤدي إلى إدخال التعديلات الملائمة لزيادة الفعالية. وتساعد هذه التدابير في بناء المعارف المتعلقة بالممارسات الإيجابية التي يمكن نشرها مع إجراء التعديلات المناسبة للسياقات المختلفة. وفضلا عن ذلك يقتضي التصدي لبيع الأطفال واستغلالهم جنسيا معالجة مشاكل محددة يمكن التعرف عليها، حتى لو كانت خفية في الغالب. وعلى العكس من ذلك، تركز الوقاية على احتمال وقوع الضرر. ونتيجة لذلك فهي مفهوم غير ملموس حيث يمكن قياس فعاليته بعدم وقوع الأفعال المجرمة. ولكونها أقل وضوحا من الناحية السياسية، فإن من المهم إقامة الدليل على الإجراءات الفعالة والبرهنة باستمرار على جدوى الإجراءات.

١١٧ - وقامت منظمة الصحة العالمية بوضع أداة لتقييم تأهب البلد أو المحافظة أو المجتمع المحلي لتنفيذ برامج الوقاية. وبالرغم من أنها تركز بشكل رئيسي على إساءة معاملة الأطفال، فإنها توفر إرشادات مفيدة لوضع استراتيجيات الوقاية. وتهدف الأداة إلى تحديد الثغرات الرئيسية في مجال التأهب لتداركها ولقياس التقدم المحرز وتخصيص الموارد الكافية وتأكيد جدوى التدابير المتخذة وزيادة الوعي لدى الجهات المعنية^(٣٧).

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

١١٨ - تمثل الوقاية جانبا أساسيا في حماية الأطفال من البيع والاستغلال الجنسي ومع ذلك فغالبا ما يتم تجاهلها. ويشكل وضع استراتيجيات الوقاية وتنفيذها أحد التحديات ويتعين أن تشمل تدابير الوقاية نطاقا واسعا من القضايا على مستويات مختلفة وبطريقة متكاملة وشاملة. كما أنها تحتاج إلى بيئة اجتماعية واقتصادية وثقافية داعمة وإلى إرادة سياسية لا تتزعزع. وتظل المعرفة بالأخطار والتعرض للخطر محدودة. كما أن تحديد الممارسات الجيدة والفهم الواضح للتدابير الناجعة وأسباب نجاحتها يعتبر أكثر ندرة.

١١٩ - وبالرغم من بذل العديد من الجهود على مختلف المستويات ومن جانب العديد من الجهات الفاعلة لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لمنع بيع أعداد هائلة

(٣٧) WHO, Handbook for the readiness assessment for the prevention of child maltreatment (RAP-CM) (2013). See also WHO, "Technical report on the assessment of readiness to implement the evidence-based child maltreatment prevention programmes of Brazil, the former Yugoslav Republic of Macedonia, Malaysia, Saudi Arabia, and South Africa," (2013).

من الأطفال واستغلالهم جنسيا ومنع إنتاج المواد المسيئة للأطفال واستخدامها ونشرها. وفي كل يوم يزداد عدد الأطفال الذين يسقطون ضحايا لهذه الجرائم وتنتهك طفولتهم. ولذلك ثمة حاجة ماسة للتعبيل باتخاذ تدابير فعالة ومستدامة في مجال الوقاية.

١٢٠ - ومن الأهمية بمكان أن تهدف نهج الوقاية إلى تشجيع التغيير النظمي الذي لا يمكن أن يحدث بين يوم وليلة. فالوقاية تشمل أنشطة يحتاج تنفيذها إلى عدد من السنوات. ولذلك فإن الالتزام بهذه القضية من خلال توفر الإرادة السياسية وتنفيذ البرامج وتخصيص الموارد من شأنه أن يكفل استدامة الجهود على المدى الطويل، بما في ذلك وبصفة خاصة في الأوقات الصعبة.

باء - التوصيات

١٢١ - من أجل منع بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية بفعالية تبرز الحاجة لوضع وتنفيذ استراتيجيات وقائية متكاملة وشاملة تراعي بشكل تام الطابع المتعدد الأبعاد للتعرض للخطر ومعالجة عوامل الخطر المتعددة التي تساعد في تعريض الأطفال للبيع والاستغلال الجنسي. ويجب أن تكون تلك الوقاية الشاملة والاستباقية والمراعية للسياقات المختلفة جزءا لا يتجزأ من نظم الحماية الشاملة المتمركزة حول حقوق الطفل امتثالا للمعايير الدولية. فاستراتيجيات الوقاية تمثل جزءا لا يتجزأ من تلك النظم وتقوم على نهج نُظمي لحماية الأطفال يعترف بالترابط بين مختلف عناصر نظم حماية الطفل بما في ذلك القوانين والسياسات واللوائح والخدمات والطريقة التي تتفاعل بها ضمن سياق اقتصادي واجتماعي وثقافي محدد. فالهدف الأساسي هو تهيئة بيئة حامية للأطفال بتعزيز قدرة مختلف الجهات الفاعلة وهي الأسر والمجتمعات المحلية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والمجتمع الأكاديمي، بهدف حماية الأطفال بشكل فعال من الأضرار.

١٢٢ - ولتحقيق تلك الغاية، توصي المقررة الخاصة باتخاذ الإجراءات التالية:

١ - (أ) تحسين المعرفة بالجوانب المعقدة المتعددة الأبعاد والمتغيرة لبيع الأطفال واستغلالهم جنسيا وفهم تلك الجوانب من خلال ما يلي:

١' إجراء دراسات ميدانية بشأن عوامل الخطر ضمن سياقات محددة وتعميق فهم كيفية تقاطع هذه العوامل فيما بينها وتأثيرها في التعرض للخطر. ومع أن كل حالة تشمل طائفة فريدة

من العناصر، يمثل تجويد البحوث بشأن ديناميات عوامل الخطر
عنصراً حيوياً في وضع استراتيجيات الوقاية الفعالة وتأييدها؛

٢' تحليل مسألة الطلب: تتسم المعلومات المتعلقة ببواعث الجناة
وأَسباب العودة إلى الجرم بصبغة أساسية لضمان جدوى تدابير
الوقاية التي تستهدف الطلب؛

٣' وضع نظام معلومات موثوق وموحد وتبادل المعلومات بغية تيسير
إجراء تقييم منتظم لتطور حالة الشخص المعرض للخطر؛

٢ - (ب) التصديق على جميع الصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة
بالموضوع ووضع إطار قانوني شامل وقوي يشتمل على قوانين مدنية
وجنائية على السواء تحظر وتمنع جميع أشكال بيع الأطفال واستغلالهم
جنسياً وتتصدى لها؛ وكفالة سهولة الوصول إلى آليات الإبلاغ والتظلم
المراعية لاعتبارات الطفولة ووضع آليات قوية وفعالة لمكافحة الفساد
والإفلات من العقاب؛

٣ - (ج) ضمان تسجيل المواليد وضمان التعرف مبكراً على الأطفال
المعرضين للخطر وتوفير مستوى معيشي ملائم لهم وتزويدهم
بفرص الحصول المجاني على الرعاية الصحية والخدمات الصحية والتعليم
والأمن الاجتماعي؛

٤ - (د) دعم الأسر وتعزيز قدرتها على الوقاية من بيع الأطفال
واستغلالهم جنسياً وتنفيذ مجموعة من التدابير التي تهدف إلى توفير
خدمات ذات جودة عالية وتوفير الدعم للوالدين والحماية الاجتماعية
لمساعدة الأسر في التغلب على الصعوبات التي تواجهها وضمان تلقيها
المساعدة الملائمة لأداء مسؤولياتها المتعلقة بتربية أطفالها؛

٥ - (هـ) تحديد الأعراف الداخلية للحماية الاجتماعية وتعزيزها في المجتمع
المحلي لزيادة امتلاكه زمام استراتيجيات الوقاية وملاءمة هذه
الاستراتيجيات للخصوصيات الثقافية وإجراء حملات منظمة للتوعية
بضرورة مكافحة الأعراف الاجتماعية الضارة؛

٦ - (و) إشراك الأطفال والشباب وتمكينهم ومنحهم الفرصة لإسماع وجهات
نظرهم ووضع اقتراحاتهم في الاعتبار عند وضع استراتيجيات الوقاية؛

- ٧ - (ز) تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات بإشراك مقدمي خدمات الإنترنت وشركات الاتصالات والشركات المالية وشركات السفر والسياحة ووسائل الإعلام بغية تعزيز سلامة الأطفال على الشبكة الإلكترونية ومنع الاستغلال الجنسي للأطفال في السفر والسياحة؛
- ٨ - (ح) تعزيز التعاون بين البلدان بوضع أطر قانونية عالمية شاملة تمنع بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا وتحظرهما وتوفير لهم الحماية منهنما؛ وتبادل واستكمال المعلومات ذات الصلة بالأطفال الضحايا والجنحة عن طريق وضع قائمة عالمية بأسماء الجنحة والمواقع الإلكترونية التي تعرض مواد إباحية عن الأطفال، ويتعين استكمال تلك القائمة بشكل مستمر؛ وتوحيد المبادرات والإجراءات وتبادل الخبرات وزيادة الممارسات الجيدة؛
- ٩ - (ط) إجراء تقييمات وعمليات رصد منتظمة لتقييم أثر تدابير الوقاية بشكل ملائم ومنتظم وكفالة مساهمة تلك التدابير بفعالية في الحد من تعرض الأطفال للخطر والإيذاء؛ وضمان الأطر المنطقية التي تتخذ في نطاقها التدابير وإعادة النظر في الافتراضات باستمرار من خلال ربط التدابير بالنتائج وإبراز العلاقات السببية فيما بينها، وتنقيح جمع المؤشرات والبيانات وتحليلها وتكييفها مع الأشكال الجديدة للاستغلال والإيذاء.